المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٦ يـــونيو ١٩٨٨

اللجنـــة الاقتصاديـــة بمجـــلس الشـــعب تبـــدأ اجـــراء مناقشات موســـعة حـــول مشـــروع شـــركات تلقـــى الأمـــوال واســـتثمارها

وزير الاقتصاد :

هدفنـــا حمايـــة أمـــوال المودعيـــن دون أى اضرار بمصالح الشركات بعد تصحيح أوضاعها

••

اللائحة التنفيذية للقانون تتجه الى وضع حد أقصى للصكوك يعادل عشرة أمثال رأس المال المصدر

اعلن الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ان المشروع الذى تقدمت به الحكومة فى شان الشركات العاملة فى مجال تلقى الاموال لاستثمارها يستهدف فى المقام الاول حماية اموال المودعين لدى هذه الشركات وبما لايضر بمصالح اى شركة طالما قامت بتصحيح اوضاعها ..

وصرح محمد فتح النور رئيس هيئة سوق المال بان اللائحة التنفيذية للمشروع ستحدد النسبة بين مجمل اموال المساهمين بالشركة والمحددة بحد ادنى ٥٠ مليون جنيه وبين اجمالى اموال اصحاب الصكوك ومن المنتظر ان تكون هذه النسبة ١ الى ١٠ وبالتالى سيصل اجمالى راس المال المستثمر بالشركة الى ٥٥٠ مليون جنيه كحد اقصى وقابلة للزيادة باستثناء من مجلس الوزراء .. واضاف رئيس الهيئة ان هذا الرقم كحد اقصى يعتبر ملائما حيث انه لايوجد اى شركة من شركات توظيف الاموال راسمالها تخطى ٥٠ مليون جنيه وبالتالى فالمشروع المقدم لم يبعد من فراغ

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

جاء هذا فى اجتماع اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب برئاسة ايهاب مظلد وكيل المجلس والتى بدات فيه مناقشاتها للمشروع .

وطرح اعضاء اللجنة عديدا من التساؤلات حول الموقف الذى تتخذه الحكومة فى حالة ما اذا تجاوزت قيمة رؤوس اموال المودعين من حملة الصكوك الحدود المقررة بالمشروع وصحة مايتردد من ان المبالغ المودعة لدى هذه الشركات بلغت ١٦ مليار جنيه وبان إحدى الشركات اسست شركات لها فى نيوجيرسى وجينيف وقبرص .

كما تساءل الاعضاء عن موقف بعض الشركات المالى بعد حرمانها من ممارسة انشطة المضاربة خارج البلاد واثر ذلك على العائد المرتفع الذى يصرف دوريا للمودع وعن مكاتب شركات توظيف الاموال بالدول العربية التى تعمل لجذب مدخرات المصريين بالخارج وموقف هذه المكاتب بعد تطبيق القانون واثرها على موقف تحويلات المصريين بصفة عامة على الجهاز المصرفى ككل .. وايضا عن الموقف بالنسبة للصك وعما اذا كان سيخضع للضرائب أم لا . وطالب الاعضاء بعدم الاتجاه الى تقسيم شركة توظيف الاموال الى شركتين او ثلاث لمجرد انها تخطت الحدود القصوى فى اجمالى راسمالها طالما انها شركة جادة اثبتت كفاءتها ونجاحها ..

اعادة الاموال للمودعين

وفى بداية المناقشة قال ايهاب مظلد اذا تجاوز راس المال للشركة الحد الأقصى الوارد بالمشروع فهل هذا معناه اعادة مايزيد على هذا الحد للمودعين مرة اخرى .. وفى حالة ما اذا كانت رغبة المودع عدم الحصول على صكوك مقابل امواله المودعة ماذا سيكون الموقف .

واريد ان اشير الى انه تحت يدى دراسة تؤكد ان المبالغ المودعة لدى اربع من كبرى شركات تلقى الأموال جاوزت فى اجمالها ١٦ مليار دولار اى ٣٥ مليار جنيه وان احدى الشركات اسست شركات عقارية بالخارج فما الموقف بخصوص الشركات التى خارج البلاد وهل الأموال وصلت بالفعل الى هذه الأرقام الفلكية ؟

وقال عادل عز وزير البحث العلمى ان التشريع المقدم ليس بدعة ومعمول به فى كثير من الدول فالدولة لابد أن يكون لها حق الرقابة والاشراف على هذه الأموال الضخمة ..

وفى حالة ما اذا جاوز راس مال الشركة الحد الأقصى المقرر يمكن ان تنقسم بدورها الى شركتين او ثلاث . فلو ان شركة جاوز راسمالها مثلا ١٥٠٠ مليون جنيه او ٢٠٠٠ مليون جنيه يمكن ان تنقسم لشركتين وفى حالة زيادة راس المال قليلا عن ٥٥٠ مليون جنيه وهو الحد الأقصى المقرر يمكن معالجة ذلك باستثناء من مجلس الوزراء

واضاف الوزير اننا نعترف اننا تأخرنا كحكومة فى التقدم بهذا المشروع ولكن حجم الأموال المودعة لم يكن قد بلغ الى هذا الحد .. ويمكن القول بصفة عامة أن المودعين طالما يأخذون العائد المرتفع فلا شكوى ولكن يوم ان يحدث ضياع لأموالهم التى يتقاضون عليها هذا العائد ففى ذلك الحين سيرجعون إلى الدولة ويحملون الحكومة العبء وهذا ما يؤكد على حتمية اصدار هذا القانون .

وقال حلمى عبد الأخر ان هناك حساسية لدى الناس وبلبلة فاذا قلنا ان المشروع المقدم لتنظيم نشاط شركات توظيف الأموال والذى بموجبه ستصدر صكوكا قابلة للربح والخسارة بما يتمشى مع الشريعة الاسلامية ومن منطلق ان الصك هنا سيكون مقابلا للسند المتعامل به فى البنوك والذى يعطى لحامله ربحا فهل هذا معناه ان السند غير مطابق للشريعة . ان وضعية السند هنا تحتاج الى توضيح ..

لاتدخل من الدولة

وعقب الدكتور محمد فتح النور نحن لسنا جهة فتوى ولكن هناك من يقول ان سعر الفائدة الثابت لايتفق مع الشريعة .

وبالنسبة للشركات التى بالخارج التابعة لاحدى شركات توظيف الأموال نقول انه طالما انها بأموال اصحاب الشركة الخاصة وليس اصحاب الودائع فلا اعتراض على ذلك ولا مخالفة ..

فنحن نتحدث عن اموال المودعين اما اموال المستثمرين فالأمر فيها يختلف وبصفة عامة لاتدخل للدولة فى ادارة هذه الشركات فنحن لانجبرها على الدخول فى انشطة معينة حيث ان هذا قرارها وليس قرارنا فلا يعقل مثلا ان نفرض عليها ان تباشر نشاطا كاستصلاح الأراضى ولكن فى نفس الوقت يمكن ان نحظر عليها الدخول فى بعض الانشطة كالمضاربات كذلك حينما تلزم الشركات بتقديم ميزانياتها فهذا ليس تدخلا ولكنه مجرد رغبة فى توضيح نتائج اعمالها ..

وقال عز العرب حافظ نائب حزب العمل كون الصكوك بديلة للسندات فهذا اتجاه اسلامى صحيح نحن نشيد به ولذا فنحن نطالب الا يكون هناك اتجاه لتقسيم شركات توظيف الأموال طالما انها شركات جادة وتطبق الشريعة واثبتت نجاحها .. وما دامت الشركة ملتزمة وغير مخالفة فما المانع ان تبيع اى كم من الصكوك ولماذا تحديد حدود قصوى فى هذا الشأن فالافراد طالما يقبلون على شراء مزيد من الصكوك فلا داعى لوضع القيود والاقبال المتزايد فى كل الأحوال مؤشر للنجاح ..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وقال محمد البطران نائب الحزب الوطنى ان معظم هذه الشركات كانت تصرف عائدا ٢ فى المائة شهريا ولو لم تستمر فى صرف العائد فسيقول الناس ان الحكومة اثرت بتدخلها على نجاح هذه الشركات وعلى عوائدها المرتفعة ..

ونحن نريد أن نعرف ماذا هو الوضع فى حالة افلاس احدى هذه الشركات او تصفيتها وماهو العمل بالنسبة للأموال التى خرجت من مصر بطريقة أو اخرى عن طريق الشركة وهى فى النهاية اموال مودعين .. وهل سيسمح القانون ان تستمر الشركات فى مضارباتها ورئيس هيئة سوق المال قال لنا ان المضاربة مباحة ؟.

وقاطعه رئيس الهيئة قائلا انا لم اقل ذلك وارجو الا يقول السيد العضو كلاما على لسانى لم اقله وفى كل الاحوال فهناك فارق كبير بين المضاربة والمقامرة .. وهناك احدى الشركات تعلن فى الصحف بالداخل ان رأسمالها ٥٠ مليون جنيه وفى خارج البلاد تعلن انه ١٥٠٠ مليون .

وقال مامون الهضيبى نحن نقترض الان لحصير سبعة مليارات من الجنيهات وأقول لوزير الاقتصاد مستفسرا عن حركة سيير التحويلات الخاصة بالمصريين بالخارج خلال الاسبوعين الأخيرين وماذا تأثرت كل هذا التاثر وطالب مامون الهضيبى بضرورة الاستماع لراى اصحاب الشركات وبعض اصحاب الودائع .. وخاصة ان رئيس الوزراء وعد بان المشروع سيعرض على الشعب اولا .. واضاف ان هناك ١٤٠ مليار دولار موجودة لدى المصريين العاملين بالخارج ولاترد الى داخل البلاد لعدم وجود اسس استثمارية واضحة وثابتة ونحن تركنا هذه الشركات تعمل لمدة ١٥ سنة كاملة ثم نجيء الان لنحاسبها .. وطالما ان هناك قانونا للشركات المساهمة وقانونا قائما للبنوك فما الهدف من وجود مثل هذا القانون ؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية